AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

واقع وتطور التعليم الجامعي في العراق وعلاقته بالتنمية الاقتصادية للمدة 2014- 2018

الباحثة : فاطمة حسن كبيش[1] **أ.م .د انور محسن صكب[2]**

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة واسط

المستخلص :

يعد التعليم ذا أهمية كبيرة في المجتمع لما له من أهمية في معرفة تطور المجتمع ودرجة تقدمه والوعي والتحضر في المجتمع، كذلك من خلال التعليم يمكن التعرف على واقع الديمقراطية وحقوق الانسان والتسامح و علاقات الناس بينهم وعلاقتهم خارج المؤسسة ، ويعد التعليم من القطاعات المهمة الاستراتيجية في سياسات الدول لذلك تبذل الحكومات المختلفة جهدها على تطوير التعليم باستمرار ضمن التوجيه والمتابعة التي توصلت اليه الدول من تقدم وتطور في قطاع التعليم ، وان للتعليم اهمية واثر في الحياة لتأثيره على سلوك الفرد والمجتمع ويعتمد نجاح التنمية على استثمار موارد المجتمع وتمكين هذه الموارد من استثمار جهودها وطاقاتها الانتاجية الى اقصى حد واستثمار هذه الموارد لا يكون الا بالتعليم الجيد والهادف الى التنمية، وللتعليم دورٌ اساسي في التنمية كونه يعمل على تعبئة الطاقات البشرية وتنمية قدراتها فضلاً عن نشر الوعي العلمي والعملي ويحدد الاساس الامثل للعمل والمفهوم المشترك لأهداف التنمية ووسائلها وطرائقها وكذلك يعد اداة سياسية للتطور الاقتصادي في المجتمع، وبسبب تزايد اعداد الطلبة الخريجين من الجامعات العراقية مما تسبب في تفاقم مشكلة البطالة ، كان بالإمكان الافادة من هؤلاء الشريحة المؤهلة علميا في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية ، وتوصل البحث الى مجموعة مكن الاستنتاجات اهمها تزايد اعداد الطلة الخريجين خلال مدة البحث ومجموعة من التوصيات اهمها لذا كان من الضروري الافادة من هؤلاء الكوادر العلمية المؤهلة في رفد عملية التنمية الاقتصادية .

Abstract:

Education is of great importance in society because of its importance in knowing the development of society and the degree of its progress ,awareness and urbanization society ,as well as through education it is possible to identify the reality of democracy ,human rights , tolerance and people's relations between them and their relationship outside the institution ,and education is one of the important strategic sectors in the policies of Countries Therefore, different governments exert their efforts to develop education constantly within the guidance and follow-up that countries have reached in terms of progress and development in the education sector, and that education is important and has an impact on life because of its impact on the behavior of the individual and society. The success of development depends on investing community resources and enabling these resources to invest their efforts and productive energy To the maximum extent and investing these resources can only be through quality education aimed at development, Education has a key role in development, as it works to mobilize human energies and develop their capabilities, as well as spread scientific and practical awareness. It determines the optimal basis for work and the common concept of development goals, means and methods. It is also a political tool for economic development in society, and because of the increasing number of students graduates from Iraqi universities, which has caused an exacerbation The problem of unemployment, it was possible to benefit from this scientifically qualified segment in supporting and promoting economic development

المقدمة

لا يختلف رأيان حول الاهمية التي يمثلها النظام التعليمي في عملية التنمية، تلك الاهمية المستمدة من العلاقة الوثيقة والتأثير المتبادل بين الاستثمار في النظام التعليمي من جهة والتنمية من جهة اخرى.

إذ يعد النظام التعليمي احد المحركات الاساسية للعملية التنموية والممول الاول للموارد البشرية المؤهلة علمياً ومعرفياً واخلاقياً فأي خلل او ضعف لهذا النظام او سوء استعمال واستغلال لمخرجاته ينعكس بصورة حتمية على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية ومن ثمَّ على العملية التنموية، في الوقت نفسه فإن احد الاهداف الرئيسة لعملية التنمية هو احداث تطور في النظام التعليمي ما دام الامر يتعلق بتنمية الموارد البشرية، والذي يتعذر بدونه احداث تنمية الموارد الطبيعية واستغلالها

بصورة مُثلى وهكذا تكون المعادلة، إذ إن لا تنمية حقيقية من دون نظام تعليمي متطور، ولا نظام تعليمي متطور من دون استراتيجية شاملة ومتناغمة لجوانب التنمية جميعها.

ونظراً لهذه العلاقة المتبادلة ادركت معظم الدول حقيقة ان التعليم هو المتطلب الاساسي لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولذلك اصبحت المؤسسات التعليمية تعمل على تنمية الموارد البشرية لتهيئة الكوادر الفنية لرفع الانتاجية وزيادة الدخل القومي لأجل الوصول الى تنمية شاملة.

اهمية البحث :

للتعليم دورٌ اساسي في التنمية كونه يعمل على تعبئة الطاقات البشرية وتنمية قدراتها فضلاً عن نشر الوعي العلمي والعملي ويحدد الاساس الامثل للعمل والمفهوم المشترك لأهداف التنمية ووسائلها وطرائقها وكذلك يعد اداة سياسية للتطور الاقتصادي في المجتمع.

مشكلة البحث :

لتزايد اعداد الطلبة الخريجين من الجامعات العراقية دور كبير في تفاقم مشكلة البطالة وتزايد اعداد العاطلين عن العمل، وكان بالإمكان الاستفادة من هؤلاء الشريحة المؤهلة علميا في دعم وتعزيز التنمية الاقتصادية .

فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان الكوادر المتخرجة من الجامعات العراقية والتي تكون مؤهلة تسهم في تسريع عملية التنمية الاقتصادية .

هدف البحث :

يهدف البحث الى بيان مدى مساهمة التعليم الجامعي في التنمية الاقتصادية للمدة 2014-2018.

منهج البحث :

تم الاعتماد على المنهج الوصفي الاستنباطي من خلال تحليل البيانات الخاصة بتطور التعليم الجامعي في العراق

المبحث الاول : مفهوم التعليم والتنمية

المطلب الاول : مفهوم التعليم واهميته الاقتصادية

اولا : مفهوم التعليم :

يعد التعليم نشاطاً انسانياً حيث بدأ منذ أن خلق الانسان ساعياً إلى تحسين معيشته وضمان أمنه واستقراره تعلم الانسان على مر العصور من تجارب غيره فضلاً عن الطبيعة التي اضافت عليه ، كما أن اكتساب الانماط اللغوية والادراكية والحركية ساعدت على تنمية الخبرات وتزيد كفاءته على التعامل الخارجي مما يزيد من قدرة الانسان على تحقيق متطلباته واحتياجاته ، ثم تطور مفهوم التعليم واصبح يعرف على انه نشاط اقتصادي عقلاني يستهدف الانسان المتوازن عقليا ومعنويا وفكريا وسلوكياً واخلاقياً، على أن يكون التعليم مخططاً مسبقاً ومبرمجاً خالياً من الخطأ والعشوائية حيث يسعى لزيادة المعلومات وتنمية القدرات والمهارات التي يتمتع بها الشخص ، لقد أصبح للفرد المتعلم مكانة مرموقة في النشاط الاقتصادي حيث ينظر إلى التعليم كسلعة اقتصادية انتاجية كانت أو سلعة استهلاكية ،وتطور مفهوم التعليم وأصبح كمساهم في تراكم الثروة ورأس المال لكسب المردود العائد أو الدخل أو الرواتب أو الأجور و عاملاً لرفع مستوى الرفاه الاجتماعي والاقتصادي[1].

كما يعرف التعليم على أنه مهمة ذات اطار يطبق حسب الاستراتيجيات والاليات المختارة وبمشاركة الدارسين وينتج عن هذه العملية التعليم ، والتعليم لا يقتصر على الانشطة المحصورة داخل المؤسسات التعليمية سواء أكانت جامعة ام مدرسة ام غيرها من المؤسسات بل يمتد ليشمل النشاط التعليمي الخارجي ايضا ، ويقع التعليم على جانبين[2]:

الجانب الاول : هو الطريق المقصودة الممنهجة التي تتضمن العديد من الوظائف بمشاركة المتعلمين لانهم العنصر المهم والحيوي في العملية حيث ان المتعلم والدارس يستطيع أن يعدل او يغير من العملية .

الجانب الثاني : هو أن التعليم لا يقتصر على المؤسسات التعليمية الرسمية فقط بل على المؤسسات الاخرى مثل وسائل الاعلام وغيرها .

ثانيا : الاهمية الاقتصادية للتعليم

يعد التعليم ذا أهمية كبيرة في المجتمع لما له من أهمية في معرفة تطور المجتمع ودرجة تقدمه والوعي والتحضر في المجتمع، كذلك من خلال التعليم يمكن التعرف على واقع الديمقراطية وحقوق الانسان والتسامح و علاقات الناس بينهم وعلاقتهم خارج المؤسسة ، ويعد التعليم من القطاعات المهمة الاستراتيجية في سياسات الدول لذلك تبذل الحكومات المختلفة جهدها على تطوير التعليم باستمرار ضمن التوجيه والمتابعة التي توصلت اليه الدول من تقدم وتطور في قطاع التعليم ، أما المجتمعات الأخرى التي لا تهتم بهذا القطاع فإنها لا تسير نحو التقدم والتطور لكنها ستبقى تابعاً للدول المتقدمة والمتعلمة التي تبحث دائما وباستمرار على تطوير العلوم والمعارف والاختراعات التي ترقي الانسان والدولة والمجتمع[3].

ويمكن تلخيص الاسباب المهمة للتعليم واهميته الاقتصادية بالآتي[4] :

1- هنالك زيادة كبيرة ومستمرة في طلب المجتمع للتعليم وتدعوا الى دراسة التعليم دراسة جيدة علمية واقتصادية لمعرفة الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تخص التعليم ونظام التعليم ، فـإنها تقوم بترشيد الانفاق الاستثماري والتقليل من الهدر ومن ثم التوزيع الامثل للموارد الاقتصادية على احتياجات التعليم المختلفة بأعلى مورد واقل كلفة ممكنة

2- إن الاستخدام الامثل للموارد الاقتصادية للتعليم يعتمد على تعزيز وتوثيق العلاقة بين التخطيط الاقتصادي و التخطيط التربوي فمن هذه العلاقة تتم المواءمة بين قوى العرض العامة التي انشأها التعليم مع قوى الطلب في السوق المحلية التي تتطلبها التنمية الاقتصادية حيث أن أي تطور للبلد يرتبط بتطور التعليم .

3- كما يعد الانفاق على التعليم استثمارا مستقبليا ، حيث يعد التعليم خدمة انتاجية واستهلاكية في نفس الوقت لأنه يحقق فوائد اقتصادية عامة وخاصة كما تعتبرها الادبيات الاقتصادية وصف لمفهوم الانتاج ، يوفر التعليم للمتعلمين مهارات انتاجية التي تؤثر على عملية الانتاج نوعا وكما .

4- يساعد التعليم على تنمية مواهب الافراد وخلق روح التفكير الموضوعي وزيادة درة الافراد على الابتكار والذي يعد من الركائز الاساسية للنمو الاقتصادي ،افضلاً عن أنه يجعل الطبقات والفئات المحرومة من حقوقها الاجتماعية أن تلتحم ببقية الطباق الاخرى في المجتمع[5].

المطلب الثاني: مفهوم التنمية وعلاقتها بالتعليم

اولا : مفهوم التنمية الاقتصادية :

تعرف التنمية الاقتصادية على انها عملية معقدة تنطوي على اقامة انشطة اقتصادية جديدة وتطوير القطاعات المنتجة وتوظيف الانشطة القديمة بطرق مختلفة من خلال استحداث اساليب جديدة للإنتاج وتدريب وتنمية المهارات والطاقات البشرية لتحقيق الاهداف الاقتصادية ورفع مستوى القطاعات الانتاجية لذلك تعد التنمية الاقتصادية من أهم المواضيع التي تشغل الاقتصاديين سواء أكانت هذه البلدان في درجة عالية من التقدم ام مازالت حديثة النمو[6].

كما عرفت التنمية الاقتصادية من خلال المراحل التي يمر بها المجتمع مرحلة المجتمع التقليدي ومرحلة التأهب ومرحلة الانطلاق ثم وصولا الى مرحلة النضوج ومرحلة الاستهلاك الواسع[7] .

و عرفت التنمية الاقتصادية من خلال المضمون العام بـأنها العملية التي يمكن بوساطتها زيادة متوسط الدخل الفردي ونقل الاقتصاد من حالة التخلف الى حالة التقدم بحيث يشمل ذلك تغيراً في اساليب الانتاج والبنيان الثقافي ، ويشترط الا تكون الزيادة في متوسط دخل الفرد زيادة نقدية وانما زيادة حقيقية تستهدف رفع معدل الدخل الحقيقي للفرد[8].

وفي السنوات الاخيرة من القرن الماضي ظهر مفهوم التنمية بشكل واسع ولاسيما في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية وفي مجالات الصحة والتعليم والمواصلات والاتصالات والنقل اذ يتعلق المفهوم بالجوانب المادية ومستوى دخل الافراد

ومستويات استهلاكهم من السلع والخدمات واستفادتهم من البرامج التنموية وغيرها من البرامج[9]، إذ إنَّ هذا المفهوم لا يهتم فقط بالأجيال الحاضرة فقط وانما يدعو الى حماية فرص حياة الاجيال المقبلة وحماية النظم الطبيعية التي تتوقف عليها الحياة كلها ، وهذا ما يمكن التعبير عنه بالتنمية البشرية المستدامة " التي تعبر عن توسيع اختيارات الناس وقدراتهم من خلال تكوين راس مال اجتماعي* يقوم بتلبية احتياجات الاجيال الحالية بأعدل صورة ممكنة من الاضرار بحاجات الاجيال القادمة[10] .

ومن الدعائم الاساسية لتنمية الموارد البشرية ما يلي[11]:

1- التعليم : حيث يعتبر التعليم نشاطا انسانيا يهدف الى اشاعة ونشر العلم والمعرفة بين الناس واكسابهم الوعي والمهارة الذهنية والبدنية التي تمكنهم من اتخاذ موقف علمي وتصور عقلاني ازاء متغيرات الحياة سواء كانت مادية او معنوية وتطوير القابليات الفطرية بأسلوب ومنهج اصولي يعتمد على الحقائق الحياتية وبأساليب علمية رصينة، ويمثل التعليم خطوة هانة في حياة الانسان وضرورة حتمية في اعداد الموارد البشرية للمساهمة في تحقيق اهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، فهو عام لا يقتصر على فئة معينة بل يمتد لكل فرد يرغب فيه ، اذ تتفق جميع الدول على مبدأ اجبارية التعليم على افراد المجتمع جميعهم والتي تبدأ في السن السادسة من عمر الطفل .
2- التدريب : ويمثل الجهود الادارية التي تهدف الى تحسين قدرة الانسان على اداء عمل معين ، اي الكيفية التي يؤدي بموجبها الانسان عملاً ما، فهو يعد جزءاً من التعليم، وسيلةً لتحقيق هدف معين عن طريق اكتساب الفرد للمهارات والخبرات في مجال عمل معين .
3- تنمية القدرات : وتعني زيادة قدرات الانسان في تحسين مكانته الوظيفية او لإداء واجبات اضافية او للقيام بمسؤوليات اكبر ، وهي جزء من التدريب الذي يمد الانسان بالمعرفة والمهارة .

وللتنمية الاقتصادية اهمية كبيرة لجميع الدول وذلك للأسباب التالية[12]:

1-عندما تكون هنالك دولة ما تبحث عن الاستقلال الاقتصادي والابتعاد عن التبعية بكافة اشكالها فان التنمية في هذه الحالة سوف تساعد هذه الدولة على الاستقلال من خلال تحقيق التقدم والنمو الاقتصادي .

2-تسعى التنمية بالعمل على تحسين مستوى المعيشة للأفراد وذلك بتوفير فرص عمل لتحسين المستوى التعليمي و الصحي والمعيشي للأفراد.

(*) يعبر راس المال الاجتماعي عن الاشكال الطوعية من التنظيم الاجتماعي فهو يوجد في العلاقات بين الاشخاص مثل القوانين واللوائح، التعليمات واحترام هذه القوانين والتعليمات والاستعداد لأطاعتها ومؤسسات الرقابة والسلوك المؤدب على الطرقات .....الخ ، للمزيد من المعلومات انظر :
طارق بانوري واخرون ، التنمية البشرية المستدامة من المفهوم النظري الى التطبيق ، برنامج الامم المتحدة ، نيويورك ،1994،ص8-11.

3-تعمل التنمية على تحسين الناتج المحلي وتحقيق التطور الاقتصادي فهي تعمل على مستوى الاقتصاد الكلي .

4-التنمية الاقتصادية تقوم بتوفير السلع والخدمات لأفراد المجتمع مع الأخذ بنظر الاعتبار النوعية والكمية المناسبة لتلك السلع والخدمات .

5-تركز التنمية الاقتصادية على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي من خلال تقليل الفجوات بين الطبقات للمستوى المحلي ، وكذلك تسعى إلى تقليل الفجوة ما بين الدول النامية والدول المتقدمة الذي يخص المستوى الدولي .

وتعد التنمية الاقتصادية عاملاً مهماً في تقليل الفجوات الاقتصادية والتقنية بين الدول النامية والمتقدمة والتي تعمقت بسبب العديد من العوامل الاقتصادية وغير الاقتصادية في البلدان النامية التي لا يمكن التخلص من هذه الاوضاع الا من خلال احداث تنمية اقتصادية واجتماعية ورؤيا مدروسة وحقيقية.

ثانياً :العلاقة بين التعليم والتنمية

إن للتعليم اهمية واثر في الحياة لتأثيره على سلوك الفرد والمجتمع ويعتمد نجاح التنمية على استثمار موارد المجتمع وتمكين هذه الموارد من استثمار جهودها طاقاتها الانتاجية الى اقصى حد واستثمار هذه الموارد لا يكون الا بالتعليم الجيد والهادف الى التنمية ، حيث تؤكد كل الديانات والمذاهب السياسية على اهمية التعليم والعلم وكذلك الدين الاسلامي أكد على اهمية التعليم وعده الرسول (ص) فريضة على كل مسلم ومسلمة فاصبح التعليم ضرورة انسانية واجتماعية وثيق الصلة بالحياة[13].

وللتعليم دور اساسي في التنمية كونه يعمل على تعبئة الطاقات البشرية وتنمية قدراتها فضلاً عن نشر الوعي العلمي والعملي ويحدد الاساس الامثل للعمل والمفهوم المشترك لأهداف التنمية ووسائلها وطرائقها وكذلك يعد اداة سياسية للتطور الاقتصادي في المجتمع[14] .

حيث يمكن التركيز على تحسين مستوى التعليم بالربط بين التعليم ومناهجه من جهة ومتطلبات وحاجات التنمية في المجتمع من جهة اخرى ، وإن علاقة التعليم بالتنمية تعتمد على مبدأ زيادة الانتاجية في التنمية البشرية وفي حالة تحقيق مستوى معين من الانتاجية في التنمية الاقتصادية سوف ينعكس على ارتفاع مؤشرات التنمية الاقتصادية ومنها التعليم التي تنعكس بدورها في زيادة مساهمة القوى العاملة في الانتاج من خلال توفير اليد العاملة الماهرة والمدربة على مناهج حديثة في التدريب[15] ، ويعد التعليم الجامعي قمة المنظومة التعليمية حيث يشكل حجر الاساس للعملية التنموية بالمجتمع ،حيث أصبحت الجامعات مصدر الاشعاع الذي يبعث الحياة لأفراد المجتمع كونها ترفد البلدان بالطاقات العلمية التي تؤثر في رسم السياسات الاقتصادية ورسم الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تلك البلدان[16]

ثالثا : التعليم الجامعي و مكوناته

إن التعليم الجامعي هو نظام لمجموعة من الاجزاء المترابطة مع بعضها لتحقيق ما يطمح إليه التعليم الجامعي ويتكون من العناصر الاتية[17] :

1-مدخلات التعليم الجامعي : وتعني مجموعة من الموارد البشرية والمادية وإن هذه المدخلات تتطلب مجموعة من التكاليف الرأسمالية والتشغيلية التي من المفترض استغلالها بشكل أمثل لتحقيق الاهداف المخططة وتشمل المواد المادية القاعات والمكتبات والمختبرات والتجهيزات وورش العمل وغيرها من المواد المادية اما الموارد البشرية تشمل الكادر التدريسي بتخصصاته المختلفة الالقاب العلمية للتدريسين والطلاب في بداية دراستهم .

2-العمليات التعليمية :

وتعني عمليات التدريب والتطبيق العملي والتدريس التي من المفترض أن تكون حديثة اي مواكبة للتطورات الحديثة والمستجدات الثقافية والعلمية الحديثة بحيث تتلاءم مع البيئة والمجتمع .

3-مخرجات التعليم الجامعي :

وتعد المخرجات النتائج النهائية في اعداد المتخرجين من الطلبة بعدما تحققت الشروط والمواصفات النوعية والكمية التي تتمثل في عدد الخريجين كما وكفاءتهم نوعا .

4-التغذية الراجعة او العكسية :

هي الاخذ بالإجراءات التصحيحية جميعها التي تواجه النظام والافادة منها والاخذ بها في المستقبل اما في النظام التعليمي فتتم التغذية الراجعة من خلال الرقابة على المدخلات والمخرجات لتقييمها وتوجيهها بشكل صحيح للوصول الى تحقيق الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية وغيرها للنظام التعليمي المراد تحقيقها ، ويتأثر النظام التعليمي بالتطورات الحديثة التي تطرأ على نظم المعلومات من استعمال الانترنت والحاسبات الالكترونية وغيرها التي تسهم في استعمال التعليم الالكتروني أي الانتقال من تعليم تقليدي إلى تعليم الكتروني .

المبحث الثاني : واقع وتحديات التعليم في العراق للمدة 2014-2018

المطلب الاول : تطور التعليم في العراق وتحدياته

اولا: تطور التعليم في العراق

انبثق التعليم العالي في العراق عام 1908 بتأسيس كلية الحقوق ومن ثم دار المعلمين العالية عام 1923ثم كلية الطب عام 1927 وكلية الصيدلة عام 1936 ثم كلية الهندسة عام 1942 وكلية الشريعة وكلية البنات عام 1946وكلية التجارة عام 1947 ومن ثم الآداب والعلوم عام 1949 وكلية الزراعة عام 1952، وفي عام 1956 صدر قانون جامعة بغداد بتوحيد الكليات في ادارة واحدة ومن ثم اسست جامعة الموصل وجامعة البصرة عام 1967، بعدها تم تحويل الجامعة المستنصرية الى جامعة حكومية عام 1974 ثم الجامعة التكنولوجية عام[18]1975 ،ولابد من الإشارة الى أن وزارة التعليم العالي والبحث

العلمي تأسست بموجب القانون رقم 132 لسنة 1970 الذي تعد فيه المؤسسة التعليمية النواة الاساسية لتنمية الموارد البشرية في العراق ،ثم صدر قانون رقم 40 لسنة 1988 الذي يهدف الى احداث تغيرات كمية ونوعية في الحركة العلمية والثقافية واعتبار الجامعة هي المسؤولة عن تقليص الفجوة وتحديات التنمية في المجتمع[19] ،وقد خطى العراق خطوات كبيرة في مجال الاستثمار في التعليم وحقق قفزات كبيرة في هذا المجال واصبح العراق يضم 35 جامعة حكومية لغاية عام 2021 عدا اقليم كوردستان[20] .

ثانيا: التحديات التي تواجه النظام التعليمي في العراق

واجة التعليم في العراق عدة تحديات اثرت بشكل كبير على مسار العملية التعليمية منها داخلية متمثلة في نقص الرعاية الصحية وارتفاع معدلات الفقر وقلة التخصيصات المالية اضافة الى انتشار الفساد المالي ، ومنها خارجية تمثلت بالأحداث التي شهدتها البلاد ، إذ إن دخول القوات الامريكية الى العراق عام 2003 والذي تسبب بنقص كبير في اعداد المباني المدرسية ، فضلاً عن عدم الاستقرار الامني وبحسب احصائية منظمة اليونسكو لعام 2004 ادى الى تضرر الكثير من المدارس حيث ان (2751) مدرسة تحتاج الى اعادة تأهيل و (2400) مدرسة شهدت اعمال نهب وتخريب ،فضلاً عن استهداف الاساتذة مما دفع بعضهم الى الهجرة[21].

ويمكن اجمال اهم المشاكل والتحديات ما يلي:

1- التسرب والرسوب: يعني التسرب أن الطالب يترك مقاعد الدراسة قبل أن يصل إلى نهاية المرحلة ، ويُعدّ التسرب من أهم عوامل الهدر الاقتصادي التي تضر بالمؤسسات التعليمية إذ تؤدي الى خسائر كبيرة بالجهود والاموال والتي تنعكس بانخفاض العائد الاقتصادي للمؤسسات التعليمية[22]،وتعد الضغوط الاقتصادية من أهم أسباب التسرب حيث تدفع بالطالب إلى الانخراط في سوق العمل لإعالة نفسه وعائلته ، فضلاً عن العوامل الاجتماعية المتمثلة بعدم متابعة الوالدين لأولادهم لانهم يتركون المنزل لساعات طويلة ،اما الرسوب فيعبر عن فشل الطالب في اجتياز مستوى معين من التعليم او رسوب في الصف نفسه ،مما يمثل خسارة وهدر حيث يستلزم اعادة الانفاق على تعليمه أكثر من مرة في العام الدراسي ، ويكون الرسوب إما لسنتين متتاليتين أو بسبب الغياب أو الغش أو بسبب الظروف المادية للطالب[23]، والجدول (1) التالي يوضح حالات التسرب والرسوب للمراحل الثانوية للمدة 2014 – 2018 التي تعد القاعدة الاساس للقبول في الجامعات والتي تنعكس على اعداد الطلبة في الجامعات

جدول (1) اعداد الطلبة المتسربين والراسبين للمرحلة الثانوية في العراق للمدة 2014-2018

السنة الدراسية	اعداد الطلبة	التسرب	الرسوب	نسبة التسرب%	نسبة الرسوب%	نسبة الهدر%
2014-2013	2443932	57754	1561064	2.36	63.8	66.16
2015-2014	1962768	54286	397630	2.76	20.2	22.96
2016-2015	2358484	81125	540046	3.43	22.8	26.23

2017-2016	2525338	66752	684689	2.64	27.1	29.74
2018-2017	2933539	68594	765892	2.34	26.11	28.45

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة
- نسبة التسرب = عدد الطلبة/عدد الطلبة المتسربين * 100
- نسبة الرسوب = عدد الطلبة/عدد الطلبة الراسبين * 100
- نسبة الهدر = نسبة التسرب + نسبة الرسوب

يتبين من الجدول (1) ان عدد الطلبة المتسربين من الدراسة في المرحلة الثانوية للعام الدراسي 2013-2014 حوالي 57754 طالب وطالبة في المدارس الحكومية وبنسبة 2.36% وارتفع الى 68594 طالب وطالبة خلال العام الدراسي 2017-2018 وبنسبة 2.34% ، اما نسب الرسوب فقد كانت 63.8% خلال العام 2013-2014 وكانت مرتفعة بسبب الظروف الامنية التي مرت بها البلاد وتغيب كثير من الطلبة لمزاولتهم للأعمال الحرة في سوق العمل لتامين حاجاتهم الاسرية اضافة الى ضعف تطبيق تعليمات تغيب الطلبة من قبل الجهات المعنية ، ثم انخفضت الى 26.11% خلال العام الدراسي 2017-2018 بسبب تحسن الظروف الامنية خلال تلك المدة ، وهذا ما ينعكس سلبا على القبول في الجامعات كون الدراسة الثانوية تعد الحجر الاساس للقبول في الجامعات .

2- نقص الابنية المدرسية

إن توافر العدد الكافي من المدارس يعد من الامور المهمة لنجاح عملية التعليم ، وإن النقص الحاصل والمتزايد في المعروض من المباني المدرسية قد تسبب في عدم استيعاب الطلبة الملتحقين بالدراسة مما ادى الى زيادة عدد المدارس العاملة بنظام التعليم المزدوج او الثلاثي للدوام والذي انعكس على نوعية الدراسة[24] ،اضافة الى تدهور البنى التحتية لأغلب المدارس الحكومية والمتمثلة بالمدارس الطينية التي منها ما يقارب 15 مدرسة ثانوية عام 2006 ناهيك عن المدارس الابتدائية ورياض الاطفال والبالغة 772 و 4 على التوالي مع كثرة أعداد المدارس الآيلة للسقوط وعدم توافر مستلزمات العملية التعليمية[25] .

3- المناهج الدراسية

وتعد من أبرز التحديات التي تواجه العملية التعليمية في العراق التي تحتاج الى معالجة كونها لا تنسجم مع احتياجات سوق العمل وتركز على أساليب التدريس القديمة والتقليدية ، مما يتطلب تطويرها ومراجعة اهدافها والافادة من التطورات العلمية والتكنولوجية والحد من ثقافة الحفظ فقط والتحول إلى ثقافة التفكير والابداع وتنمية المهارات العقلية[26] .

المطلب الثاني : الانفاق على التعليم والاستثمار فيه مع تطور اعداد الطلبة

اولا : الانفاق على التعليم ومصادر تمويله

يعد التعليم بصورة عامة والجامعي بصورة خاصة عاملاً أساسياً في إحداث التطور والتقدم لكل المجتمعات كونه يمثل القوة الدافعة للتنمية والتي يشتمل مفهومها على إبعاد ثلاثة وهي البعد الاقتصادي المتعلق بنمو الإنتاج والدخل والثروة المادية، والثاني هو البعد الاجتماعي والإنساني، المتعلق بعدالة توزيع الدخول والثروات وإلغاء الفوارق بين فئات المجتمع والارتقاء بمستوى معيشته ، والثالث البعد السياسي القائم على تأثير البعدين الاقتصادي والاجتماعي عليه[27]،ويعرف الانفاق على التعليم بأنه "النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بكل جوانبها المختلفة ، وتشمل المصاريف المادية جميعها وكذلك كل ما يتعلق بالنواحي البشرية وما تبذله من جهد تعليمي[28].

ونظرا لتزايد نفقات التعليم في السنوات القليلة الماضية في شتى بلدان العالم على اختلاف أنماطها وتطوراتها الحضارية ، فقد تزايد نتيجة ذلك اهتمام الاقتصاديين بالتعليم واثرة في النمو، و أصبحت النفقات تشكل نسبة كبيرة من ميزانية الدول مقارنة مع نفقات القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى[29] ، و أن زيادة الإقبال على التعليم تتطلب زيادة في الأنفاق عليه و ذلك من اجل توفير الأبنية التعليمية والأساتذة والأجهزة وغير ذلك من الوسائل التعليمية ، إن لدراسة نفقات التعليم أهمية كبيرة تحقق الاهداف الآتية:

1- التنسيق بين تخصيصات التعليم، وغيرها من التخصيصات الموجهة الى القطاعات الاخرى الإنتاجية والخدمات الأخرى[30] .

2- توزيع الموارد المالية المخصصة للتعليم توزيعاً عادلاً بين مراحل التعليم المختلفة ، حيث إن توزيع هذه الموارد يجب أن يكون في ضوء الأهداف المنشودة من كل مرحلة تعليمية، وعدد الطلبة المسجلين في كل مرحلة وخصائصهم وطبيعة المناهج المقررة[31] .

3- تُعدّ دراسة الإنفاق على التعليم نوع من أنواع الرقابة سواءً أكانت داخلية ام خارجية والتي يتم من خلالها التعرف على نواحي الإسراف والخلل والوقوف عليها وتصحيـــــــحه.

4- يتم من خلال نفقات التعليم البحث عن مصادر جديدة للأنفاق فضلاً عن المصادر التقليدية

5- التأكد من حسن استثمار الموارد في المؤسسات التعليمية[32].

تتولى الدولة العراقية الانفاق على التعليم وهذا ما نص عليه الدستور العراقي والذي تكفل بمجانية التعليم في جميع المراحل[33] ، وبما أن التعليم يعد ثروة حقيقية لذا فإن عملية توجيه الانفاق العام للاستثمار في التعليم له تأثير ايجابي على المستوى الكمي والنوعي للتعليم ومن ثَمَّ فـإن العائد الاجتماعي يكون كبير حيث يرتبط بمجالات التنمية بشكل مباشر وغير مباشر[34] ، وعادة عندما تقوم الحكومة بإقرار الموازنة العامة وتخصيص النفقات المالية لكل قطاع كل حسب احتياجه ومنها

قطاع التعليم والتي تتضمن نفقات جارية ونفقات استثمارية والجدول (2) يبين النفقات الجارية والاستثمارية للتعليم العالي في العراق للمدة 2013-2018

جدول (2) النفقات الجارية والاستثمارية للتعليم العالي في العراق للمدة 2013-2018 (مليون دينار)

السنوات	الانفاق الاجمالي	معدل النمو%	النفقات التشغيلية	التشغيلية / الاجمالية %	النفقات الاستثمارية	الاستثمارية / الاجمالية %
2013	3606061	-	2806061	78	800000	22
2014	2757663	(0.9)	2589663	94	168000	6
2015	2891070	4.8	2792270	96.5	98800	3.5
2016	2445273	(15.4)	2435273	99.5	10000	0.5
2017	2310783	(5.5)	2272087	98.3	38696	1.7
2018	2865173	24	2730477	95.3	134696	4.7

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة
- تم احتساب معدل النمو وفق الصيغة الاتية $\text{معدل النمو} = \left(1 - \frac{\text{سنة المقارنة}}{\text{سنة الاساس}}\right) * 100$

يتبين من الجدول (2) ان اجمالي الانفاق على التعليم العالي قد بلغ عام 2013 حوالي (3606061) مليون دينار وكانت النفقات الاستثمارية (800000) مليون دينار والنفقات التشغيلية (2806061) مليون دينار واستمر بالتذبذب الى ان بلغ عام 2018 حوالي (2865173) مليون دينار وبمعدل نمو 24% عن عام 2017 ، حيث بلغت النفقات التشغيلية (2730477) مليون دينار وشكلت نسبة المساهمة لها من اجمالي النفقات 95.3% والتي تنفق على اجور ورواتب العاملين في المؤسسات التعليمية مع الانفاق على المستلزمات الدراسية ونفقات الصيانة وغيرها، في حين كانت نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من النفقات الاجمالية لنفس العام (4.7%) التي تمثل نسبة قليلة تخصص لشراء الاراضي التي يتم انشاء المؤسسات عليها أو إعادة إعمار المباني .

ولابد من الاشارة إلى أن نصيب الطالب من الانفاق على التعليم العالي قد بلغ (17.43) مليون دينار عام 2013 واستمر بالتذبذب خلال المدة 2013-2018 حيث بلغ (15.94) مليون عام 2018[35] .

ولا بد من القول: إن اعتماد الجامعات الحكومية العراقية بشكل كامل على الموازنة العامة للدولة يجعلها تفقد جزءاً من استقلاليتها فضلاً عن عدم استطاعتها النهوض بالعملية التعليمية كون أن تخصيصاتها لا تكفي لسد حاجتها وتطوير البنى التحتية لها .

ولا بدَّ من الاشارة الى أن تمويل قطاع التعليم الذي يعد العمود الفقري للمؤسسات التعليمية قد اثار جدلاً اقتصادياً من جهة واجتماعياً من جهة اخرى ، فبعضهم يتعامل مع قضية التمويل من وجهة نظر اقتصادية حيث يرى أنه لا بدَّ من ترشيد المجانية و التوسع في انشاء الجامعات الخاصة ، وبعضهم الاخر يشجع الانفاق الحكومي والتوسع في قبول الطلبة ، وجانب ثالث ينادي بالتمويل بالظروف الاقتصادية للبلد ، فبسبب الاوضاع الاقتصادية والسياسية التي مرت بالعراق خلا مدة البحث مما اضطرت الحكومة الى تقليص الانفاق على التعليم ، ويتم تمويل التعليم في العراق و بحسب المستويات التعليمية من مصدرين[36] :

الاول : مستويات التعليم (رياض الاطفال ، الابتدائي ، الثانوي) أي مستويات ما قبل التعليم الجامعي فيكون تمويلها مجاني من قبل وزارتي التربية والتعليم العالي .

الثاني : مستويات التعليم العالي (التعليم المهني ، التعليم الجامعي، الدراسات العليا) التي يكون التعليم فيها مجاني فتمول من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ، إلا أن هنالك بعض الجامعات الرسمية كان تمويلها سابقا من قبل ديوان الرئاسة ، فضلاً عن التعليم الاهلي الذي تموله جمعيات ومنظمات اهلية ومهنة

ويمن تحديد مصادر التمويل الخاصة بالمؤسسات التعليمية بما يلي:

1- الموازنة العامة : ويكون تمويل التعليم من الموارد المالية التي تخصصها الحكومة ،ولكون التعليم يعد استثمارا للموارد فضلا عن كونه خدمة استهلاكية تقدم لأفراد المجتمع مما أدى إلى إيجاد وسائل جديدة للتمويل مثل القروض التي تحصل عليها الحكومة او المؤسسات التعليمية[37] ، التي تتضمن النفقات الاستثمارية والنفقات التشغيلية .

2- التمويل الذاتي : ويكون عن طريق بعض انشطة المؤسسة التعليمية والتي يسمح القانون لها بإنشائها كوحدات ذات طبيعة خاصة تقدم الخدمات مقابل الرسوم حيث تسمح لها الانظمة بالاحتفاظ بدخلها السنوي من سنة لأخرى مثل مراكز الاستشارات وغيرها إذ يمكن أن تمول نفسها من خلال تلك الموارد التي تحصل عليها من بيع منتجاتها وخدماتها للآخرين[38] .

3- التمويل الخاص : وذلك عن طريق تحمل الافراد واسرهم لتكاليف التحاق ابنائهم بالجامعات من خلال الاقساط التي يدفعها الطلاب للمؤسسات التعلمية الخاصة .

فضلاً عن وجود اكثر من مصدر لتمويل المؤسسات التعليمية الا إن التمويل الحكومي يمثل الجزء الاكبر من مصادر التمويل والذي يتيح امكانية دخول اعداد كبيرة من الطلاب في التعليم في المراحل الاساسية او في التعليم الجامعي ، حيث إنَّ استمرار اعتماد الجامعات الحكومية العراقية في تمويلها بشكل كامل على مخصصات الموازنة العامة يجعلها تفقد جزء من استقلاليتها وقدرتها على اتخاذ القرارات الاستراتيجية المهمة من جهة ، مع ضعف مخصصات التعليم العالي التي تتراوح بين (2- 3 %) من الموازنة العامة من جهة أخرى ، فإنها ستكون عرضة للاستقطاع والترشيد في حال حدوث اي ازمة اقتصادية مما يسبب مصاعب وضائقة اقتصادية للتعليم في العراق[39] .

ثانيا : الاستثمار في التعليم

يعد الاستثمار بشكل عام المفتاح الرئيس للتنمية كونه ينعكس على اقتصاديات البلدان بتحقيق عوائد مادية تساهم في تنمية اقتصادات تلك البلدان ، ويعرف الاستثمار بأنه التعبير عن خلق طاقات انتاجية جديدة مضافة الى الطاقات الانتاجية القائمة[40] .

كما عرف الاستثمار أيضاً بأنه توظيف الاموال لفترة زمنية معينة من أجل الحصول على تدفقات نقدية مستقبلية تعوض عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة ومخاطر التضخم[41]).

ويعد الاستثمار في التعليم من أهم الاستثمارات في التنمية البشرية كونه يعد استثماراً بعيد المدى ،حيث إن حصول الفرد على دخل او مؤهلات علمية ترتبط بعلاقة طردية مع مخرجات هذا التكوين وهذا ما أكده العديد من الاقتصاديين الذين ناقشوا أهمية التعليم ، إذ أكد الاقتصادي الفريد مارشال على أن أكثر الاستثمارات الرسمالية قيمة هو ما يستثمر بالبشر حيث اشار الى القيمة الاقتصادية للتعليم وجدوى الاستثمار في التعليم [23].

ويعرف الاستثمار التعليمي بأنه عملية استعمال جزء من مدخرات الافراد أو المجتمع لتطوير المهارات والقدرات التي تؤدي الى زياد الطاقة الانتاجية للفرد ومن ثمَّ طاقة المجتمع لإنتاج او زيادة انتاج السلع والخدمات التي تحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي[43]،ويكون الاستثمار في التعليم من قبل القطاع الخاص بشكل عام ، الا أنه في بعض الاحيان تقوم الحكومات باتخاذ قرار للاستثمار في التعليم كونه يعد خدمة عامة اجتماعية إذ لا ينظر الى كلف وعوائد هذه الخدمة بعدها وظيفة الدولة تقديم الخدمات العامة وهدفها العائد الاجتماعي الذي يحقق الاهداف العامة للمجتمع والفرد والتي تتميز بالاستدامة والتجديد المستمر لتحسين وزيادة الانتاجية وتطوير المهارات والمعرفة والحفاظ على القيم الانسانية[44].

ثالثا : تطور اعداد الطلبة في الجامعات العراقية للمدة 2013-2018

يضم التعليم الجامعي في الدراسة الاولية الفئة العمرية (18-20) سنة وتمتد ما بين 4 سنوات في الكليات الانسانية وبعض الكليات العلمية و 6 سنوات في الكليات الطبية ، وتعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في اعداد الكوادر التعليمية في المجتمع التي ينعكس أثرها في تنمية وتطوير البلدان ، ويبين الجدول (3) أعداد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية الحكومية للمدة 2013-2018

جدول (3)اعداد السكان واعداد الطلبة المقبولين في الجامعات العراقية الحكومية للمدة 2013-2018

السنة الدراسية	عدد السكان مليون نسمة	عدد الطلبة المقبولين	نسبة الطلبة /عدد السكان %
2014-2013	34304000	162847	0.47
2015-2014	34819000	129034	0.37
2016-2015	35212000	127494	0.36

2017-2016	36169000	158963	0.43
2018-2017	37139000	180687	0.48

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على :

- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الاحصاء الاجتماعي والتربوي ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة
- جمهورية العراق ،وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية احصاء السكان والقوى العاملة ، المجموعة الاحصائية السنوية لسنوات متفرقة

يتبين من الجدول(3) أنَّ اعداد الطلبة المقبولين في الكليات الحكومية قد بلغ (162847) الف طالب خلال العام الدراسي 2014-2013 وبنسبة بلغت 0.47% من السكان ، الا أنه انخفض في الاعوام اللاحقة بسبب انخفاض اعداد الطلبة في المدارس الثانوية التي تعد الركيزة الاساسية للقبول بالجامعات وانخفاض حالات الرسوب والتسرب بسبب سوء الاوضاع الامنية ، الا أنه ازداد خلال المدة 216-2018 لصبح (180687) الف طالب خلال العام الدراسي 2017-2018 وبنسبة بلغت 0.48% من السكان وذلك بسبب تحسن الوضع الامني والاقتصادي وزيادة التخصيصات المالية لوزارتي التربية والتعليم مما تسبب في زيادة اعداد الطلبة الملتحقين في المدارس الثانوية التي تنعكس على اعداد الطلبة في الجامعات العراقية.

الاستنتاجات :

1- تعد المناهج الدراسية من أبرز التحديات التي تواجه العملية التعليمية في العراق التي تحتاج الى معالجة كونها لا تنسجم مع احتياجات سوق العمل وتركز على أساليب التدريس القديمة والتقليدية .

2- فضلاً عن وجود اكثر من مصدر لتمويل المؤسسات التعليمية الا أن التمويل الحكومي يمثل الجزء الاكبر من مصادر التمويل والذي يتيح امكانية دخول اعداد كبيرة من الطلاب في التعليم في المراحل الاساسية او في التعليم الجامعي

3- خلال مدة البحث كانت نسبة مساهمة النفقات التشغيليۃ من اجمالي الانفاق اكبر من نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من اجمالي الانفاق

4- ويعد الاستثمار في التعليم من أهم الاستثمارات في التنمية البشرية كونه يعد استثماراً بعيد المدى ،حيث إن حصول الفرد على دخل او مؤهلات علمية ترتبط بعلاقة طردية مع مخرجات هذا التكوين وهذا ما أكده العديد من الاقتصاديين الذين ناقشوا أهمية التعليم.

5- تسهم الجامعات العراقية في اعداد كوادر علمية مؤهلة علميا وعمليا والتي لو استغلت بشكل صحيح لأسهمت في تسريع عملية التنمية الاقتصادية .

التوصيات :

1- تطوير المناهج ومراجعة اهدافها والافادة من التطورات العلمية والتكنولوجية والحد من ثقافة الحفظ فقط والتحول إلى ثقافة التفكير والابداع وتنمية المهارات العقلية.

2- مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار بالتعليم ولابد من وضع معايير يكون الخريج مؤهل علميا وعمليا.

3- محاولة تجعل نسبة مساهمة النفقات الاستثمارية من اجمالي النفقات تشكل النسبة الاكبر من النفقات التشغيلية .

4- محاولة الافادة كوادر الخريجين في عملية التنمية الاقتصادية كونهم مؤهلين علميا وعمليا.

المصادر:

1- احمد حسن جاوشن، كلفة وعائد التعليم الجامعي الاولي للسنوات الدراسية 1989/1988- 1998/1997 دراسة عن جامعة صلاح الدين ، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة صلاح الدين ،2000،ص65.

2- خولة زروقي ،التعليم وتغيير سلوك المنحرف داخل مؤسسة اعادة التربية ، رسالة ماجستير غير منشورة ،جامعة محمد خيضر بسكرة، ،2014-2015،ص.19

3- علي محمد علي الورميلي، تقييم الاداء الاقتصادي لمشاريع التعليم الجامعي الخاص جامعة نوروز حالة دراسية للمدة 2009-2015، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة دهوك ، 2016 ، ص45.

4- طالب حسن جواد ، الاستثمار في التعليم العالي والنمو الاقتصادي في العراق دراسة تحليلية للمدة 1970-1990، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة البصرة ، 1996،ص9-11.

5- داود عبد الجبار احمد ،دور السياسة المالية في تعزيز التنمية الانسانية الاستثمار في التعليم الجامعي والعالي نموذجا مختارا العراق حالة دراسية للمدة 1990-2007، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ،2010، ص45.

6-Hendrik Van den Berg ,Economic Growth and Development, An Analysis of Our Greatest Economic Achievements and Our Most Exciting Challenges, McGraw-Hill international edition ,Economic Series , 2001 , p13.

7- محمد المعماري ، التنمية الاقتصادية والتخطيط ، مطبعة دار الحياة ، دمشق، ، 1969، ص23.

8- عمرو محي الدين ، التنمية والتخلف ، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ، بيروت ، 1977،ص210.

9- محمد عبد العليم مرسي، التربية والتنمية في الاسلام ، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، دار الثقافة والنشر، الرياض،1992،ص.54

10- جمعية الاقتصاديين العراقيين ،تقرير التنمية البشرية 1995، بغداد ، 1995، ص ج

11- جليل كامل غيدان الجبوري، التكاليف الاجتماعية لعملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية مع اشارة خاصة للعراق للمدة 1970-1994 ، رسالة ماجستير غير مشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة بغداد ، 1998،ص.13

12- حربي عريقات ، مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي، دار الكرمل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، عمان ،2000،ص.54

13- المصدر السابق نفسه ، ص70.

14- امال محمود الامام ، دور التعليم في التنمية الاقتصادية للقطر العراقي ،المكتبة الثقافية لنقابة المعلمين ، مطبعة علاء، الوزيرية ،1980،ص77.

15- فليح حسن خلف ،اقتصاديات التعليم وتخطيطه ، عالم الكتاب الحديث للنشر، الطبعة الاولى ، اربد ، الاردن، 2006،ص.158

16- حمايدة مسعودة ،سلامة خديجة ،التعليم الجامعي ودوره في دعم التنمية ، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية ، جامعة الجلفة ، المجلد الرابع ، العدد 2016،7،ص169.

17- المصدر نفسه ،ص247.

18- علي محمد علي الورميلي ،مصدر سابق ،ص48.

19- فارس كريم بريهي واخرون ،واقع التعليم الجامعي في العراق بين التحيات وعملية الاصلاح ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ،العدد 49 ،2016،ص5.

20- مصطفى كريم حسن السوداني، تحليل الانفاق واشكالية الاستثمار الخاص في التعليم ،العراق حالة دراسية ، رسالة ماجستير غير مشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة القادسية ، 2021،ص.53

21- عقيل عيسى محمد ، ايمان حميد عبد الرزاق ، دور قطاع التعليم في عملية التنمية الشاملة ، اشراقات تنموية ، مجلة محكمة ، العدد 20، 2019،ص430.

22- سالم محمد البياتي ، حسناء ناصر ابراهيم ،اثر العوامل الاقتصادية والاجتماعية على تسرب طلبة الجامعات دراسة جامعة بغدد انموذجا ،مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 14، 2007،ص10.

23- مهدي صالح السامرائي واخرون، اسباب وعوامل الاهدار التربوي في جامعة بغداد ، مركز البحوث التربوية والنفسية ،جامعة بغداد ، 1994، ص.2

24- باسمة علوان حسين ،فؤاد توما، تطور التعليم في العراق ، دراسات تربوية ، العدد السادس ،2009،ص.161

25- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، التقرير الوطني لحال التنمية البشرية في العراق ، المطابع المركزية في الاردن ،2008، ص23.

26- عبد السلام مصطفى عبد السلام ، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة ، مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة ، جامعة المنصورة ، 2006، ص209.

27- عمر فاضل حمد القيسي ، تقويم كفاءة الاداء في التعليم الجامعي الاهلي ضمن استراتيجية التعليم العالي في العراق بعض الكليات الاهلية للمدة 2011-2014، رسالة ماجستير غير مشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،2016،ص.49

28- وليد عبد الحميد عايب ، الاثار الاقتصادية الكلية لسياسة الانفاق الحكومي ، دراسة تطبيقية قياسية لنماذج التنمية الاقتصادية ، مكتبة حسن العصرية ، بيروت ،2010،ص100.

29- نعيم إبراهيم الظاهر ،" إدارة التعليم العالي " ، طباعة الجدار للكتاب العالمي ، الأردن،2013،ص77.

30- عمر فاضل حمد القيسي ،مصدر سابق ، ص49.

31- محمود عباس عابدين ، اقتصاديات التعليم الحديث، الدار المصرية اللبنانية للنشر ، 2004، ص49.

32- Journal of UNISCO , Planning , Paris , 2009, p56.

33- وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، مصدر سابق، ص 87.

34- Hall David , Why we need public spending , PSIRU university of Greenwich , London ,October, 2010,p60.

35- مصطفى كريم حسن السوداني، مصدر سابق ، ص83.

36- حارث حازم ايوب ،احمد عبد العزيز ،اسباب عدم ملائمة مخرجات العملية التعليمية مع متطلبات التنمية ، دراسات موصلية ، العدد 2006،13،ص183.

37- جمال عزيز فرحان العاني ، نموذج مقترح لمصادر تمويل التعليم في العراق ، مركز البحوث التربوية والنفسية ، كلية التربية ابن رشد ، بغداد ، 1991،ص.22

38- مصطفى كريم حسن السوداني، مصدر سابق، ص87.

39- مصطفى كريم حسن السوداني ، مصدر سابق ،ص88.

40- خميس خلف الفهداوي، مازن الشيخ راضي، التنمية الاقتصادية ،دار الوثائق ، بغداد ، 2000، ص212.

41- دريد كامل ال شبيب ،الاستثمار وتحليل الاستثمار، دار اليازوري للنشر والطباعة ، الأردن ،2009،ص15.

42- مناف مرزة نعمة ، سندس جاسم شعيبث، الاستثمار في التعليم واثره في سوق العمل في بلدان عربية مختارة ، المؤتمر العلمي الثالث لكلية الادارة والاقتصاد ،جامعة القادسية ،2014،ص355.

43- مصطفى كريم حسن السوداني ، مصدر سابق ، ص 91

44- يوسف الزلزلة، مفهوم الاستثمار في التعليم العالي، المؤتمر التربوي الثاني، جمعية المركز الاسلامي للتوجيه والتعليم العالي، الكويت ، 2011، ص 3.